المجلة العلمية للتربية البدنية و الرياضية (RSEPS)
ISSN): 1135-1111 / EISSN 2661 - 7358
://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/452

المجلد: 25 العدد: 01.(2026) ص 630/ 640

تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية

Activating the partnership between the private sector and sports federations in the Kingdom of Saudi Arabia

إبراهيم بن أحمد محمد خلوفه[1]	أحمد عبد الفتاح أحمد موسى
جامعة جدة (المملكة العربية السعودية)	جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية
akhalufa@uj.edu.sa	prof_dr.ibrahim@yahoo.com

تاريخ الارسال: 12 / 2025/08 تاريخ القبول: 20 /10/ 2025

معلومات المقال

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من العاملين من مسئولي القطاع الخاص ومسئولي الإتحادات الرياضية والبالغ عددهم (119) مشاركاً، بواقع (66) مشارك من القطاع الخاص، كما بلغ مجموع العينة من الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية (53) مشارك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو طبيعة الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية جاءت لصالح الاتحادات الرياضية بالمملكة، وأن متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو حجم المشاريع المشتركة بين الاتحادات الرياضية والقطاع الخاص جاءت لصالح القطاع الخاص.

فيما جاءت متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو طبيعة التحديات والصعوبات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية لصالح القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية : الشراكة /القطاع الخاص/ الاتحادات الرياضية .

Received:.12/08/2025 Accepted :20/10 / 2025

Article info

Abstract: This study aimed to activate the partnership between the private sector and the sports federations in the Kingdom of Saudi Arabia. The descriptive survey approach was used. The study relied on a group of employees from the private sector and sports federation officials, whose number was (119) participants, with (66) participants from the sector. The total sample of sports federations in the Kingdom of Saudi Arabia was (53) participants. The study community about the size of the joint projects between the sports federations and the private sector came in favor of the private sector, while the average responses of the study community members were about the nature of the challenges and difficulties facing the partnership between the private sector and the sports federations in the Kingdom of Saudi Arabia in favor of the private sector.

Keywords: ***Partnership/Private sector/Sports Federations***

[1]المؤلف المرسل

1. مقدمة:

زاد الاهتمام في العصر الحديث بالتوجهات الحديثة في مجال الرياضية بصورة عامة، والتوجهات الحديثة في التسويق الرياضي والرعاية الرياضية والاقتصاد الرياضي بصورة خاصة، وبناءاً على ازدياد الحاجة لخلق موارد تمويل وكفاية مالية ومادية في الرياضة، فقد زاد الاهتمام في القرن الحادي والعشرين بهذه المجالات، ويعد التسويق الرياضي والرعاية الرياضية أحد أهم نواتج الاهتمام المتزايد بالرياضة المحترفة، والتي أدت إلى التركيز على السوق الرياضي كسوق تجاري كبير، ومع ازدياد قيمة التعاقدات للاعبين والمدربين، وتطوير الملاعب والمنشآت حول العالم بشكل أكثر حداثة لمقابلة احتياجات ورغبات المشاهدين والمتابعين والمهتمين بالرياضة، زاد الاهتمام بهذه العلوم من الناحية الأكاديمية لتقديم الحلول التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الجديد.

فيما اهتمت كثير من دول العالم بإشراك القطاع الخاص في توفير مشاريع التنمية لأسباب متنوعة، حيث يتم منح القطاع الخاص دوراً أكبر باعتباره قدرة وكفاءة في ادارة النشاط الاقتصادي، ولما يتمتع به من حرية عالية في اتخاذ القرارات، وقدرة على المبادرة والإبداع وتحمل مخاطر عمليات الاستثمار، ومن ناحية أخرى، فإن استثمارات القطاع العام لا تهدف إلى الربحية بالدرجة الأولى، بقدر ما تهدف إلى الدور الاجتماعي للدولة، بينما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح، وفي سبيل ذلك يعمل القطاع الخاص دائما على الابتكار والتجديد للمحافظة على قدرته تنافسية عالية للبقاء في السوق.

وتعرف الأمم المتحدة للتعاون بأنها الأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل (الشامي، 2023) .

كما حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز الدراسية في مختلف أنحاء العالم منذ مطلع التسعينات، في حين زاد الاهتمام بالشراكة بعد أن اتضح بأن عمليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد جميع امكانيات المجتمع، بما فيها من طاقات وموارد وخبرات القطاع العام وكذلك القطاع الخاص، لتشارك في تنظيمات مؤسسيه تتولى انشاء المشاريع بمختلف أنواعها وتشغيلها، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات التشاركية التي تسهم فيها قطاعات المجتمع في توجيه المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمه اغراضها على اساس تشارك فعلي، وحوكمة جيده، شفافة ومنفعة متبادل، وعلى هذا الاساس سعت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم فيها كافه قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها، وذلك من أجل خدمه اغراضها على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيده ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة)بو ذياب، 2017).

2. مشكلة الدراسة:

قفزت الرياضة في المملكة العربية السعودية خطوات متقدمة عالمياً، كان آخرها الفوز باستضافة دورة الألعاب الأسيوية (2034) للمرة الأولى في تاريخ المملكة، إضافة إلى إرتفاع عدد الاتحادات السعودية الرياضية من (32) اتحاداً عام (2015) إلى (91) اتحاداً ولجنة ورابطة رياضية في العام الحالي، والتي تقوم غالبيتها علي تطوير أنواع الرياضة الخاصة بكل اتحاد ونشر اللعبة والاهتمام برعاية وتطوير جميع اللاعبين، والمشاركة بالرياضات والبطولات المختلفة لتحقيق العديد من الإنجازات وتحقيق الميداليات الإقليمية والدولية إلى جانب تقديم الخدمات الرئيسية في اعداد النشء والشباب وغيرها والتي تسهم في توفير الخدمات الأساسية للاعبين والأندية الرياضية.

ومن خلال ما تشهده المملكة العربية السعودية في رؤيتها الطموحة (2030) والتي أعطت الأولوية للاستثمار والإصلاح الاقتصادي، أهمها الشراكة مع القطاع الخاص والتي تمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة لخطة التنمية المستدامة(2030) ، في الوقت الذي تعاني منه العديد من الدول من الأزمات الاقتصادية المستمرة والتي أدت إلى إعاقة قدرة الاتحادات الرياضية على الوفاء بالتزاماتها بشكل كامل ليس في المملكة العربية السعودية فقط، وإنما في العديد من البلدان، حيث أصبحت غير قادرة على تحمل التكاليف المادية المتزايدة لتطوير مشاريع الرياضية، لذلك برزت الحاجة لدى الاتحادات الرياضية إلى الدراسة عن فرص استثمارية ومصادر تمويلية جديدة، والمتمثلة في الشراكة مع القطاع الخاص لما له من دورا محورياً في قيادة عملية التنمية من خلال قدرته على توفير المصادر المالية اللازمة لتمويل المشاريع الخدمية والتنموية وتقليل درجة المخاطرة للمشاريع التي تقدمها الاتحادات الرياضية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات، فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة.

ويعزز ذلك ما جاء في نتائج دراسة **Nosier (2020)** والتي طبقت على ما يربو من (400) مدير ومنظم للأحداث الرياضية، وقد تمثلت أبرز نتائجها في أن الشركات التي ترعى الأحداث الرياضية تكتسب صورة محسنة لعلامتها التجارية، وتزيد من تعرض العملاء وتزيد من المبيعات، كما يستفيد مديرو الأحداث الرياضية واللاعبون الفرديون أيضاً من الرعاية, في حين أشارت النتائج إلى أن الرعاة يقدمون الدعم الفني والخبير المالي مقابل تحسين الوعي بالعلامة التجارية وصورة العلامة التجارية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عائداتهم، بالإضافة إلى أن أنشطة الرعاية الرياضية لها تأثير إحصائي إيجابي قوي على استجابة الشراء من جمهور الرياضة الأردني.

ومع استمرار التحديات التي فرضتها بعض المتغيرات العالمية الحالية فإن هناك حاجة إلى تبني تصور لتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية من أجل المساهمة في إدارة اقتصادية سليمة بين القطاع الخاص والقطاع الرياضي في المملكة العربية السعودية عامة والاتحادات الرياضية خاصة إلى جانب زيادة الدعم المادي وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

وعليه فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس، والذي يتمحور حول :ما دور تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

ما طبيعة الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

ما هي اشكال المشروعات المشتركة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

ما التحديات والصعوبات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

ما المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء شراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

ما الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

3. أهداف الدراسة :هدفت الدراسة إلى تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية لتحقيق الأهداف التالية:

-تحديد طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-التعرف على واقع الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية .

-تحديد المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-التعرف على المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-التعرف على الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

4. منهج الدراسة: قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي (الكيفي) الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن مشكلة الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، الخاصة بموضوع الدراسة وهو "دور الشراكة في توفير الإمكانات المادية وغير المادية التي تحتاجها الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية من أجل توفير الخدمات والمشاريع الضرورية"

5. أهمية الدراسة: تتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

-معالجة واقع الانفصال بين القطاع الخاص وبين الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية، وتحقيق الفائدة المتبادلة للقطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكة بينهم.

-مساعدة الشراكة الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية على التغلب على عمليات نقص التمويل وعلى جذب استثمارات أفضل مما يعود بالنفع علي الرياضة في المملكة العربية السعودية.

-مساعدة الشراكة في تقوية المركز التنافسي وبقائها واستمرارها وتقديم منتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء باستمرار.

-وجود علاقة بين الشركات الخاصة والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية والعمل على تطويرها ضرورة حيوية لتكامل أدوار كل من المؤسسات الرياضية والشركات الخاصة يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنوطة بكل منهما.

-محاولة التوصل إلى أفضل المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه عمليات الشراكة وعلى المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-تحديد المشاريع المشتركة بين الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية والقطاع الخاص.

6. مصطلحات الدراسة:

1.6. الشراكة:الشراكة في اللغة مأخوذة من الفعل شرك، يقال: شاركت فلان أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كل واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره: أي أدخله فيه، ومنه قوله تعالى على لسان موسى- عليه السلام- طالب من الله إشراك أخيه هـارون في النبوة وتبليغ الرسالة (منظور، 2004).

الشراكة في الاصطلاح: يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات المدلولات المتعددة، وإن كان يعد ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Private-Public Partnership) أو اختصاراً (PPP) من جملة التعريفات التي عرفت بها الشراكة ما يلي: عرفها قاموس (Webster New) بأنها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أي مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم (الرشيد، 2007).

وتعرف إجرائياً: بأنها الشركات سواء كانت شركات مساهمة أو غيرها في السوق السعودي، وقطاع الأعمال، والذي يساهم في توفير الدخل للأفراد، من خلال وجود مجموعة من فرص العمل ضمن المنشآت الخاصة.

2.6. الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية:

الشراكة هي ترتيب رسمي من قبل طرفين أو أكثر لإدارة وتشغيل الأعمال ومشاركة أرباحها، وهناك عدة أنواع من ترتيبات الشراكة، على وجه الخصوص، في أعمال الشراكة، يتقاسم جميع الشركاء الالتزامات والأرباح بالتساوي، بينما في حالات أخرى، قد يكون للشركاء مسؤولية محدودة، كما أن هناك أيضًا ما يسمى بـ الشريك الصامت، حيث لا يشارك أحد الأطراف في العمليات اليومية للشركة (CAROL, 2022).

توجد أشكال متعددة للشراكة فهناك الشراكة بالمال أو الخبرة أو غيرها، كما أنها تأخذ أنواع وصور مختلفة منها صورة المبادرات الفردية وصورة المبادرات الجماعية وتتحدد دوافعها في إطار آلية وتنظيم يرسم مشاركات مؤسسات الأعمال والإنتاج وفق مطالب المجتمع وتوقعاته (صائغ، متولي، 2005).

وتعرف اجرائياً: بأنها العلاقة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بالجوانب القانونية والاستثمارية لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

3.6. الإتحاد الرياضي: تعرف اللجنة الأولمبية السعودية (2021) الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية بأنها هيئة رياضية ذات شخصية اعتبارية تساعدها الدولة ماديا ومعنويا على تحقيق أهدافها، بما يتوافق مع أنظمة اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات القارية والدولية.

وتعرف إجرائياً: بأنها الهيئات ذات الشخصية الاعتبارية المسؤولة عن ادارة انواع محدد من الانشطة التي تنظم وتدير الرياضات في المملكة العربية السعودية وتتبع اللجنة الأولمبية السعودية تحت مظلة وزارة الرياضة السعودية وتعمل على تطويرها وترويجها وتوجيهها وتنظيم المسابقات والبطولات المختلفة في الرياضات المختلفة.

7. .الدراسات المرتبطة: فيما يلي استعراض لأهم الدراسات المرتبطة منها العربية والأجنبية التي تناولت الشراكة وتفعيلها بين القطاع الخاص و القطاع الرياضي أو القطاع الخاص والقطاع العام، وقد تم ترتيبها من الأحدث للأقدم على النحو التالي:

دراسة العمر وآخرون (2022) بعنوان الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية حيث اهتمت كثير من دول العالم بإشراك القطاع الخاص في توفير مشاريع التنمية لأسباب متنوعة، ويتم منح القطاع الخاص دورًا أكبر باعتباره الأكثر قدرة وكفاءة في إدارة النشاط الاقتصادي، ولما يتمتع به من حرية عالية في اتخاذ القرارات، وقدرة كبيرة على المبادرة والإبداع وتحمل المخاطرة في عمليات الاستثمار، ومن ناحية أخرى، فإن استثمارات القطاع العام لا تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى، بقدر ما تهدف إلى تحقيق الدور الاجتماعي للدولة، بينما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح

دراسة خذايرية (2022) الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أساليب الرعاية الرياضية ومدى اعتماد الأندية الرياضية المحترفة لكرة اليد عليها فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أثبتت أن أساليب الرعاية الرياضية تساهم في تنويع مصادر تمويل النوادي الرياضية المحترفة مما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة، وبالتالي نستطيع أن نقول أن هناك أساليب رعاية رياضية مختلفة تواكب تطورات الرياضة بشكل عام وكرة اليد بشكل خاص وأن الأندية الرياضية المحترفة لكرة اليد في الجزائر تعتمد عليها كمصدر رئيسي من مصادر التمويل وليس مصدر بديل عن تمويل الدولة.

دراسة عمران، بوحوبة (2022) بعنوان الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هدفت الدراسة إلى دراسة المركز القانوني للقطاع الخاص في عقود الشراكة بينه وبين القطاع العام وذلك من خلال إبراز طبيعة عقود الشراكة التي تبرم بين القطاعين، فهناك من يذهب للقول بأنها عقود ذات طبيعة إدارية بينما رأي آخر يرى إنها ذات طبيعة تجارية وذلك من خلال القانون الذي تخضع له وكذا القضاء المختص في النظر في منازعات التي تنشأ عنه، كما أن ذلك من شأنه تحديد المركز القطاع الخاص بالنسبة

للقطاع العام من خلال توازن العلاقة التعاقدية بين الطرفين، وقد تبنت الكثير من الدول المتقدمة والنامية تنظيم عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق هذه الآلية.

دراسة زرمبة (2022) بعنوان حقوق التسمية كأحد فرص الرعاية الرياضية بالمؤسسات الرياضية المصرية

هدفت الدراسة على التعرف على واقع استخدام حقوق التسمية كأحد فرص المؤسسات الرياضية الدولية والعربية والمصرية، وإمكانية استخدام حقوق التسمية كأحد أساليب الرعاية بالمؤسسات الرياضية المصرية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوب الدراسة المسحية، واجرى الدراسة على عينة عشوائية بسيطة قوامها (301) فرداً من بعض القائمين على إدارة المؤسسات الرياضية، وأيضاً القائمين على إدارة المنشآت الرياضية للموسم الرياضي (2020 – 2021)، وتم استخدام استمارة استطلاع الرأي لجمع البيانات المطلوبة للبحث، ومن أهم نتائج الدراسة: أن كثير من الأندية الرياضية الأوروبية تعتمد على إيراداتها السنوية على الرعاية الرياضية والأنشطة التجارية كالإعلانات التجارية والبث الفضائي، واعلانات يوم المباراة، ورعاية القمصان، والإعتماد على رعاية حقوق التسمية (Naming Rights) كأحد المصادر والفرص التجارية للأندية الرياضية، إن فكرة تطبيق رعاية حقوق التسمية بالمؤسسات الرياضية المصرية تواجه بالرفض (عدم القبول) والحيادية، مما يشير إلى وجود بعض الأسباب التي تعوق تطبيق هذا النظام، ولعل السبب الرئيسي في خلو استادات المجتمعات العربية من هذا النوع من الحقوق التجارية ذات الفائدة الإقتصادية العالية هو الموروث الثقافي لدى المشجع العربي.

8. حدود الدراسة وأدواتها:

1.8. الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على دور الشراكة في توفير الإمكانات المادية وغير المادية التي تحتاجها الاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية من أجل توفير الخدمات والمشاريع الضرورية.

الحدود المكانية والبشرية: تم تطبيق الدراسة على العاملين بالقطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

2.8. الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من تاريخ (2022/12/27) إلى (2023/2/15).

3.8. أداة الدارسة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات للمساعدة على تحقيق أهداف الدراسة بالإجابة عن تساؤلاتها.

9. مجتمع الدراسة: يتشكل مجتمع الدراسة من العاملين في الاتحادات الرياضية والقطاع الخاص, حيث كلاهما من الجنسين, وذلك خلال فترة إجراءات الدراسة في الفصل الدراسي الثاني لعام (1444) بما يلي:

جدول رقم (1)

يحدد مجتمع الدراسة من الاتحادات الرياضية والقطاع الخاص

م	مجتمع الدراسة	عدد العينة الاستطلاعية	النسبة	عدد العينة الاساسية	النسبة
1	الاتحادات الرياضية	15	%50	38	%42.7
2	القطاع الخاص	15	%50	51	%57.3
	المجموع الكلي	30	%100	89	%100

يتبين من الجدول السابق ان مجتمع الدراسة للعينة الاساسية من الاتحادات الرياضية كان عددهم (38) رداً بنسبة (42.7%), بينما القطاع الخاص كان عددهم (51) رداً بنسبة (57.3%)، وأن مجتمع الدراسة للعينة الاستطلاعية من الاتحادات الرياضية كان عددهم (15) رداً بنسبة (50%)، بينما القطاع الخاص كان عددهم (15) رداً بنسبة (50%).

10. عينة الدراسة :

تم تحديد عينة الدراسة عن طريق توزيع الاستبيان الالكتروني بالطريقة العمدية على العاملين بالاتحادات الرياضية التالية: (الاتحاد السعودي للمبارزة، الاتحاد السعودي لكرة اليد، الاتحاد السعودي للتايكوندو، الاتحاد السعودي لألعاب القوى، الاتحاد السعودي لكرة السلة، الاتحاد

السعودي للبيسبول) ويعزى ذلك لاستجابة تلك الاتحادات للمشاركة في هذه الدراسة من بين بقية الاتحادات الرياضية، وبالطريقة العشوائية على القطاع الخاص، حيث تمت الاجابة على رابط الاستبيان الالكتروني للعينة الاستطلاعية لعدد (30) فرداً من الجنسين لكل من العاملين بالاتحادات الرياضية والعاملين بالقطاع الخاص, وللعينة الاساسية لعدد (89) فرداً من الجنسين لكلا من العاملين بالاتحادات الرياضية والعاملين بالقطاع الخاص, وطبقاً لتحديد شروط العينة وبناء على أهداف الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة.

11. مصادر البيانات:

1.11.بيانات ثانوية :استخدم الباحث مصادر متنوعة لجمع البيانات ومنها الكتب والمراجع النظرية التي تناولت الموضوع، وكذلك أدوات جمع البيانات وتحليلها وأيضا استخدم الدراسة لمصادر ثانوية ومنها (الاستبانة)، التي سوف يتم التطرق إليها في النتائج من هذا الفصل.

2.11 .بيانات أولية:وهي البيانات التي تم جمعها عن المشكلة لموضوع الدراسة الميدانية، أي أنها بيانات متعلقة بدور الشراكة في توفير الإمكانات المادية وغير المادية التي تحتاجها الاتحادات الرياضية من أجل توفير الخدمات والمشاريع الضرورية في المملكة العربية السعودية.

12.أداة الدراسة:

1.12 .أداة جمع البيانات – الاستبيان: قام الباحث بإعداد عدد (2) استبانة كأداة لجمع البيانات .

الإستبانة الاولى خاصة بالقطاع الخاص عبارة عن جزأين هما:

الجزء الأول: عبارة عن معلومات عامة حول البيانات التي تضمنت، القطاع الخاص الذي يعمل به, المسمى الوظيفي .

الجزء الثاني: استبيان (القطاع الخاص) يشمل (5) محاور وعدد (90) عبارة وفقرة وهي كما يلي:

المحور الاول: طبيعة المشاريع المشتركة وحجمها بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية, وتتضمن (11) عبارة رئيسية وفرعية عدد (21) فقرة.

المحور الثاني: أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية, وتتضمن (10) عبارة.

المحور الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة, وتتضمن (12) عبارة.

المحور الرابع: المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء شراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة, وتتضمن (24) عبارة.

المحور الخامس: الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية, وتتضمن (12) عبارة.

الإستبانة الثانية خاصة بالاتحادات الرياضية عبارة عن جزأين هما:

الجزء الأول: عبارة عن معلومات عامة حول البيانات والتي تضمنت، الاتحادات الذي يعملون بها, المسمى الوظيفي .

الجزء الثاني: استبيان (الاتحادات الرياضية) تشمل (5) محاور وعدد (78) عبارة وفقرة وهي كما يلي:

المحور الاول: طبيعة المشاريع المشتركة وحجمها بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية, وتتضمن (11) عبارة رئيسية وفرعية عدد (21) فقرة.

المحور الثاني: أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية, وتتضمن (10) عبارة.

المحور الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة, وتتضمن (12) عبارة.

المحور الرابع: المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء شراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة, وتتضمن (12) عبارة.

المحور الخامس: الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية, وتتضمن (12) عبارة.

11. الإحصاء الوصفي:

-المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

-معامل بيرسون لتحديد العلاقة بين الدرجة الكلية للاستبيان والمحاور.

-معامل سبيرمان لتحليل معاملات الارتباط لصدق الاستبيان .

-معامل الفاكرونباخ لثبات الأداة .

-اختبار (**T-test**) لتحديد الفروق بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية في الشراكة بينهما.

12. تحليل النتائج وتفسيرها ومناقشتها

يرى الباحث بأن النتيجة الحالية نحو الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية :

تؤكد الدراسة الحالية على اهمية تحديد الاحداث والبطولات بشكل واضح يكون له الاثر الايجابي في اعطاء القطاع الخاص الوقت الكافي في تقديم العمل المميز لإظهار العلامة التجارية والتسويق الجيد للمنتجات مما يحفز القطاع الخاص في الاستدامة في الشراكات وتطويرها وان الأحداث والبطولات الكبرى تختلف فيها قيمة الشراكة وذلك بحسب حجم وقيمة الحدث الرياضي فكلما كان الحدث الرياضي كبير كانت قيمة الشراكة والعوائد منها كبيرة لذلك استضافة الاتحادات للأحداث والبطولات الكبرى له اثر بالغ الاهمية في زيادة موارد الاتحادات الرياضية.

كما انه من الضروري تحديد محل ومدة ومبلغ العقد وهو غاية في الاهمية وذلك في تحديد القيمة العادلة للشراكة بما يحفظ حقوق الاتحادات الرياضية فتحديد مدة سريان العقد ضروري جدا حيال معرفة الفترة الزمنية التي يحق للقطاع الخاص والاتحادات الرياضية المخاطبة فيما بينهم بالرغبة في التجديد والاتفاق على البنود التي من شانها حفظ حقوق كل الاطراف وفق المعطيات المتاحة.

في حين ان وجود متخصص قانوني من شأنه ان يقوم بصياغة جميع الشروط القانونية التي تحمي الاتحادات الرياضية من الوقوع في تجاوزات قد تكلف الاتحادات الرياضية الكثير من العقوبات وصياغة البنود التي تكون فاصلة في النزاعات بشكل قانوني يحمي جميع الاطراف، وان تحديد انواع المخاطر السياسية والتشريعية في العقود امر بالغ في الأهمية لأي طارئ قد يحدث من خلال الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية يساهم في التنبؤ في وضع وصياغة بنود تحمي الاتحادات الرياضية من الوقوع في أي ازمات قد لا يتم التنبؤ بها مما يوقع الاتحادات في اشكاليات قد تكلفه الكثير لذلك لا بد من صياغة بنود تفضل بين القطاعين الخاص والرياضي في أي نزاعات قد تحدث فيما بينهم، وان حاجة الاعلان عن وضع شعار الشراكات بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية يحفز ويشجع كلاً من القطاع الخاص والاتحادات على عمل المزيد من الشراكات في المستقبل.

كما ان ضرورة وضع وتحديد آلية للفصل في اي بند من بنود الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية من شأنه أن يكون سبب في اقحام جميع الاطراف في اشكاليات بسبب تعارض المصالح، كما ان اهمية التنفيذ لجميع المشروعات المشتركة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية وتقييم العمل التي تم انجازه ضرورة ماسة في ضمان استدامة الشراكات التي بدورها تعكس ترجمة تفيد العمل لفوائد تعود على القطاعين بالنفع، وان رؤية المملكة العربية السعودية (2030) تشجع القطاع الخاص على عمل الشراكات وذلك للاستفادة من القطاعات الحكومية والرياضية في تبادل المنافع بالشكل القانوني الذي ينعكس على الجميع في الحصول على تسهيلات تعود بالنفع الجيد على القطاعين مما يلزم كل طرف على تطبيق الواجبات المنوطة في الشراكة والحصول على جميع الحقوق.

في حين ان ضرورة التزام القطاع الخاص في دفع جميع الدفعات المالية والالتزام بالسداد حسب الجدولة المتفق عليها في عقد الشراكة يضمن عدم التأثر بأي عمل يكون مخطط القيام به بسبب عدم وجود السيولة الكافية او ان يقوم الاتحادات الرياضية بحرمان القطاع الخاص من الامتيازات المتفق عليها بداعي التأخير في سداد المستحقات المالية، وان اهمية وجود شروط جزائية تضمن حرص القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في تطبيق جميع البنود المتفق عليها وعدم التأخير او الاهمال الذي من شأنه أن يلزم القطاع المتسبب في ذلك بشروط جزائية قد تكون عائق له في المستقبل من تفعيل شراكات اخرى.

وان ضرورة ضمان اولوية التجديد لعقد الشراكة في حال رغبة الطرفين او التمديد يساهم الطرفين في الاستمرار في الشراكة والذي بدورة يعود بالنفع على القطاع الخاص والاتحادات الرياضية، كما ان تحديد حاجة الاتحادات الرياضية في نوع التمويل التي ترغب في الحصول عليه من القطاع الخاص ومعرفة مقدرة القطاع الخاص على التمويل لحاجة الاتحادات الرياضية من خلال تبادل المنافع بينهم، في حين ان وجود ثوابت في المعلومات التي يجب توفرها من القطاع الخاص والاتحادات الرياضية والاتفاق على المعلومات التي يجب افادة كل طرف للآخر بحيث يضمن كل طرف عدم الافشاء بمعلومات قد تكون سرية ولها اثر سلبي في المستقبل على سير عمله، كما ان اهمية تحديد مسؤول من كل قطاع على متابعة وتنفيذ بنود العقد وذلك لضمان تطبيق جميع البنود والالتزام بالبرنامج الزمني المحدد في عقد الشراكة، وان هناك ضرورة للتنبؤ بالمخاطر التي قد تطرأ على السطح من خلال فترة الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية واقتسام تلك المخاطر يضمن تقاسم عادل بين القطاعين والذي بدورة يؤثر بشكل ايجابي على عدم تحمل المخاطر لقطاع دون الاخر وعدم تحميل قطاع نسبة غير عادله قد تجعله يعزف عن الشراكات في المستقبل، كما ان هناك ضرورة رعاية الاتحادات الرياضية للأحداث الكبرى التي من شأنها تشجع القطاع الخاص على الحرص لتفعيل الشراكة وزيادة حجم الأموال التي تعود جراء رعاية الأحداث الرياضية الكبرى.

في حين ان تحديد نسب المكاسب من الشراكات بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية تعتبر ضرورة قصوى لعدم الدخول في خلافات قد تعيق استدامة الشراكة، ومعرفة كل قطاع بالحقوق المالية له جراء المكاسب من خلال الشراكة، مما يجعل القطاعين أكثر حرص في حساب النسب العادلة للمكاسب، كما ان تنظيم استخدام الشعار الخاص بالاتحادات الرياضية يضمن حقوق تلك الاتحادات وعدم استغلالها من القطاعات الخاصة التي لم يتم تفعيل الشراكات معها وحفظ حقوق القطاع الخاص الذي قام بالاهتمام بتفعيل الشراكة مع الاتحادات الرياضية، وبذلك يكون الباحث قد أجاب على التساؤل الرابع ما هو الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية؟

13. ملخص نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ التعرف على واقع الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية .
- ✓ تحديد المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ التعرف علي التحديات والصعوبات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ التعرف علي المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ التعرف على الشكل القانوني لعقد الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

أظهرت نتائج الدراسة:

* أن جميع متطلبات تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية درجة عالية على مستوى جميع محاور الخمسة للدراسة وكذلك الأبعاد الفرعية لها.

* أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات كلا من عينة الاتحادات وعينة القطاع الخاص في اغلب عبارات محاور الدراسة وفي الدرجة الكلية بين موافقة و موافقة بشدة

14. التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات، وهي كما يلي:

-التأكيد على الاتحاد الرياضية وجود إطار تشريعي عند إبرام عقود الشراكة.

-التأكيد على تحديد الشكل الذي سيتم تطبيقه عند إبرام عقد الشراكة.

-التنبيه ولفت الأنظار إلى مراعاة متطلبات المحافظة على البيئة عند إبرام عقود الشراكة.

-استفادة الاتحادات الرياضية من الشراكة بتحسين الكفاءات البشرية عن طريق التعليم والتدريب ونقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا وغيرها من الأوجه.

-توفير الامكانيات البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الشراكةبين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية.

-وضع وتحديد الخطط التنموية الشاملة للشراكةبين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية.

-إطلاق حملات توعية للقطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية حول فوائد الشراكة.

-توفير التدريب المناسب للقطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-تطوير نظم المحاسبة والتقارير المالية لضمان شفافية الصفقات وإدارتها بكفاءة.

-توفير الدعم الفني للقطاع الخاص والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-إطلاق مشاريع مشتركة بين القطاعات الخاصة والاتحادات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-توفير الدعم الإعلامي لمشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية.

-وضع خطط مفصلة للحوكمة الجيدة للشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية.

-الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير الدولية الرياضية.

-توطيد العلاقات وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب بانتظام بين القطاعات الخاصة والاتحادات الرياضية.

-التوثيق القانوني للشراكة بما يحفظ حقوق والتزامات الطرفين وتوفير الحماية القانونية لهم.

-يجب أن يكون لكل طرف التزام كامل بجميع الالتزامات في العقد وتحمل المسؤولية عن أي تأخير أو عدم الالتزام بالالتزامات المتفق عليها.

-وضع استراتيجية وطنية تحدد الأدوار والعلاقات بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية.

-تطوير الأطر التنظيمية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات العمل لكافة أطراف الشراكة.

-توفير الدعم الإعلامي لمشاريع الشراكة وتسليط الضوء على الانجازات الرياضية المحققة والمزايا التي تحققت من خلال الشراكة.

-إعداد المزيد من الدراسات والبحوث العلمية المتعمقة بأنماط الشراكة بين القطاع الخاص والاتحادات الرياضية لتلبية متطلباتها الرياضية.

-تنظيم مؤتمرات وندوات لمناقشة أوجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الرياضي وابراز مستجدات التعاون المشترك.

-وضع دليل تفصيلي برؤية مستقبلية تحدد الأهداف والغايات التي تريد تحقيقها من الشراكة وتحديد معايير واضحة لقياس نجاح هذه الشراكة.

15. المقترحات :

يقترح الباحث على الأكاديميين و الباحثين في الدراسات العليا من المختصين مجال الإدارة الرياضية إلى اجراء بعض الدراسات و البحوث التي تثري موضوع الدراسة ويمكن اقتراح بعض العناوين البحثية التالية :

-دور الشراكة بين الاتحادات الرياضية والقطاع الخاص في المشاريع التنموية الرياضية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض المتغيرات.

-أثر الشراكة بين الاتحادات الرياضية والقطاع الخاص على الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص العمل في المجالات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

-واقع استخدام البيانات الرياضية والذكاء الاصطناعي في تحليل الأداء الرياضي واتخاذ القرارات الإدارية الفعالة في الشراكة الرياضية بين الاتحادات الرياضية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

-دراسات لبرامج التعاون والشراكة بين الشركات الراعية والاتحادات الرياضية، والتي تشمل الترويج للمنتجات والخدمات، وتقديم الدعم المالي والتقني للاتحادات الرياضية.

-دراسات تهم بتطوير الموارد البشرية في الاتحادات الرياضية، وتقديم الدعم الفني والتدريب المناسب للعاملين في الاتحادات الرياضية، وذلك لتحسين مستوى الإدارة والتنظيم وتطوير المنتجات الرياضية

16.قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1. ابن منظور،(2004) لسان العرب: مجلد4 ،جـ24 ،باب الشين،
2. مجمع اللغة العربية،(2004)،المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة، 1425هـ.
3. الراغب الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد،(غير محدد)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، جـ1 ،ص341.
4. أبو ذياب، انيس. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني، مجلة الدفاع اللبناني، (99)، كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال، الجامعة اللبنانية.
5. الشامي, م., محمد. (2023). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث المالية والتجارية 24(1), 42-67.
6. صائغ، عبدالرحمن أحمد ومصطفى محمد متولي،(2005)، واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص، دراسة تم إعدادها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج.
7. هندي، منير إبراهيم (2004). الخصخصة خلاصة التجارب العربية، توزيع منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر.
8. وزارة الاقتصاد والمالية في فرنسا.(2021).الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ثانيا/ المراجع باللغة الاجنبية :

1. -CAROL M. KOPP , partnershipaccounting.docx, Investopedia, 2022.
2. -Celczynska, D. (2020). Sports sponsorship in Poland: A comparative study of companies' sponsorship processes.
3. -Margaret Rouse ,whatis.techtarget.com/definition/private-sector,2022.